كالف او علي ان لي عليك كذا فقبلت بانت به
لدخول بالعوض عليه في الاول وعلي في الثاني للشرط
فجعل كونها شرطا وقولي فقبلت يفيد تقييد القبول
بخلاف قوله فاذا قبلت بانت كما يبين به في قوله
طلقتك وعليك او ولي عليك كذا او سبق
طلبها للطلاق به لتوافقهما عليه ولانه لو
اقتصر على طلقتك كان كذلك فالزايد عليه ان لم يكن
موكدا لم يكن ما نعا فان قصد ابتداء الكلام او الجواب
وقع رجعيا والقول قوله فيه بيمينه قاله الامام
او لم يسبق طلبها لذلك به وقال اردت به الالزام
وصدقته ويكون المعنى وعليك لي كذا عوضا
فان لم تصدقه وقبلت وقع بائنا وحلفت انها
لا تعلم انه اراد ذلك ولا مال وان لم تقبل لم يقع
شيء ان صدقته والا وقع رجعيا ولا تحلف وقولي
وقبلت من زيادتي وكتصديقه قوله تكذيبها له مع
حلفه بيمين الرد وان لم يقله اي اردت الالزام فوجهي
قبلت امر ولا مال لانه لم يذكر عوضا ولا شرطا بل
جعله معطوفة على الطلاق فلم يتناولها الطلاق
وتلغو في نفسها وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقني
وعلي او ولك علي الف فانها بتبين بالالف والفرق
ان الزوجة يتعلق بها التزام المال فيجعل اللفظ

منها

منها علي الالتزام والزوج يتفرد بالطلاق فاذا الزمها
بصيغة معاوضة هل اللفظ منه علي ما يتفرد به
وفي تقييد السبكي ما هنا بما اذا لم يشع عرفا استعمال
ذلك في الالتزام كما مر ذكره في شرح الروض او قال
ان او متى ضمنت لي الفا فانت طالق فقبلت
فضمنته اي الالف او اكثر ولو بتراخ فيما يأتي
وتقدم الفرق بين ان ومتى ولا يكفي قبلت ولا مشيت
ولا ضمانها لعدم ما ذكر لان المعلق عليه الضمان بقدره
ولم يوجد واما ضمان الاكثر فوجد فيه ضمان الاقل
وزيادة بخلاف ما مر في طلقتك بالف فزاد فانه
لتنوينها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الايجاب
والقبول ثم الزايد يلغو ضمانه واذا قبض فهو امانة
عنده او طلقي نفسك ان ضمنت لي الفا فطلقت
وضمنت فانها تبين بالف سواء قدمت الطلاق على
الضمان ام اخرته عنه بخلاف ما لو اقترن على
احدهما فلك بينونة ولا مال لانتفاء الموافقة
والمراد بالضمان هنا الضمان المحتاج الى اصيل
لذلك عقد مستقل مذكور في بابه ولا الزام المبذا
لانه اذا لم يقع الا بالتدريج لم يراد الزام بقبول
على سبيل العوض فلذلك لزم الاقل في ضمن عقد
او علق باعطاء مال فوضعته بين يديه بنية الدفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)